

إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية للحد من التهرب الضريبي

(دراسة استبائية في الهيئة العامة للضرائب)

The possibility of applying e-government to reduce tax evasion

(A survey study in the General Tax Authority)

أ. د. ميثم العبي اسماعيل /المشرف

Maytham Elaibi Ismael

Laibi9@uomustansiriyah.edu.iq

أحمد نعمة ظاهر الجحيشي/الباحث

Ahmed Neama Daher Al-Juhaishi

hmdnama333@gmail.com

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

الكلمات الرئيسية: الحكومة الإلكترونية، التهرب الضريبي، الهيئة العامة للضرائب.

Keywords: e-government, tax evasion, General Tax Authority.

المستخلص:

يتناول البحث منهج الحكومة الإلكترونية كواحد من أهم الأدوات الحديثة التي بإمكانها أن توفر مزايا عديدة للقطاع العام عموماً والهيئة العامة للضرائب تحديداً، أبرزها الحد من الفساد والبيروقراطية مما يعمل على تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات الدولة بالشكل الذي يساعد في تقليل التكاليف والفاعلية في الأداء وبالتالي فإن هذه المزايا من شأنها الحد من حالات التهرب الضريبي في الهيئة. يهدف البحث لمعرفة مدى إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الهيئة للحد من التهرب الضريبي وذلك خلال فترة النصف الثاني من سنة 2022. حيث تم استخدام أسلوب المسح الميداني من خلال تصميم استمارة استبيان وقد تم توزيعها على عينة البحث المكونة من 140 موظفاً من المقر الرئيسي للهيئة بجانب 8 فروع (الاعظمية، الحرية، كرخ الاطراف، كرخ المركز، البياع، بابل، المحاويل، وفرع المسيب). توصل البحث الى عدة نتائج أهمها، أن أتمته العمليات الضريبية من خلال تطبيق الحكومة الإلكترونية في الهيئة العامة للضرائب يحقق مزايا عديدة للموظفين والمكلفين، فعن طريق استخدام وسائل الدفع والايداع الإلكتروني، يمكن تخفيض وقت وتكلفة انجاز المعاملات اضافة الى زيادة معدلات الامتثال وتقليل الفساد بجانب الحد من التهرب الضريبي. بالمقابل تم تقديم عدة توصيات أبرزها، ضرورة تكثيف الجهود الحكومية لوضع استراتيجية قابلة للتطبيق تهدف الى تشخيص التحديات وتوفير المتطلبات المناسبة لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الهيئة، فضلاً عن ضرورة تهيئة المناخ التشريعي الملائم الذي يتطلبه هذا التحول.

Abstract

The research deals with the e-government approach as one of the most important modern tools that can provide many advantages to the public sector in general and the General Tax Authority in particular, most notably reducing corruption and bureaucracy, which works to develop the organizational structure of state institutions in a way that helps reduce costs and effectiveness in performance. Therefore, these advantages will reduce cases of tax evasion in the Authority. The research aims to find out the extent to which e-government can be applied in the Authority to reduce tax evasion during the second half of 2022. The field survey method was used by designing a questionnaire form and it was distributed to the

research sample consisting of 140 employees from the Authority's headquarters in addition to 8 branches (A'dhamiyah, Al-Hurriyah, Karkh Al-Atraf, Karkh Al-Markaz, Al-Bayaa, Babylon, Al-Mahawil, and Al-Musayyab branch). The research reached several results, the most important of which is that automating tax operations through the application of e-government in the General Tax Authority achieves many advantages for employees and taxpayers. By using electronic payment and deposit methods, the time and cost of completing transactions can be reduced in addition to increasing compliance rates and reducing corruption, in addition to limiting tax evasion. In return, several recommendations were presented, the most prominent of which is the need to intensify government efforts to develop an applicable strategy aimed at diagnosing challenges and providing appropriate requirements for implementing e-government in the Authority, as well as the need to create the appropriate legislative climate required by this transformation.

المقدمة

لطالما تهدف الحكومات الى تقديم مختلف خدماتها وواجباتها بصورة ملائمة للمجتمع فان الضرائب هي واحدة من اهمها التي تسعى لتقديمها بأفضل الطرق الحديثة لما تضطلع به من اهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية، اذ باتت الضرائب تمثل احدى اهم ادوات السياسة المالية الحديثة للدولة، والتي تستعين بها لأهداف مختلفة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع الا ان هذه المهمة تصطدم بالعديد من المشاكل والمعوقات لعل ابرزها ظاهرة التهرب الضريبي من قبل الكثير من الافراد المكلفين بدفعها. وبالتالي يتبنى البحث الحكومة الالكترونية كمنهج اداري حديث يوفر مزايا عديدة ابرزها الحد من الفساد المالي والاداري والبيروقراطية وتحسين الاداء وهذا من شأنه ان يعمل على تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات الدول، وبالتالي يمكن لهذه المزايا الحد من التهرب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب.

مشكلة البحث: من خلال استقراء واقع الهيئة العامة للضرائب والمعاشية الميدانية للباحث لوحظ بان نظام العمل في الهيئة يعاني من الاجراءات الروتينية والتعقيدات وصعوبة التكيف مع التطورات التكنولوجية ومنها الحكومة الالكترونية، وهذا ينعكس سلبا على الاطراف المتعاملة مع الهيئة كالجهاز الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين، الامر الذي يوفر الثغرات والبيئة المناسبة لتهرب المكلفين من دفع ضرائبهم. الا ان واقع الحكومة الالكترونية في الهيئة فهي غير مطبقة في معظم مفاصل عملها ولا يرتقي للمستوى المطلوب لتحقيق الاستفادة المتوقعة من تطبيقها وذلك لعدة اسباب منها الفساد الاداري ومقاومة الموظفين وبعض الجهات المتنفذة للتغيير الذي قد يحدثه تطبيق الحكومة الالكترونية في الهيئة الى جانب عدم توفير المستلزمات الضرورية لتطبيقها كالبنى التحتية التكنولوجية وضعف الكوادر الوظيفية المختصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن اسباب تتعلق بثقافة واستجابة المواطنين وغيرها.

هدف البحث: يسعى الباحثان من وراء هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

1- تسليط الضوء على واقع التهرب الضريبي في العراق وسبل الحد منه.

2- مدى تطبيق الحكومة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب.

3- البحث في مدى امكانية تطبيق الحكومة الالكترونية للحد من التهرب الضريبي.

فرضية البحث: لا بد من وضع فرضيات لحل المشكلة، سيقترن الباحثان هنا على ذكر الفرضيات الرئيسية فقط، فيما سيتم اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية بالتفصيل في الجانب التطبيقي للبحث. الفرضية الرئيسية الاولى:

(H₀): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحكومة الالكترونية والحد من التهرب الضريبي.

(H₁): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحكومة الالكترونية والحد من التهرب الضريبي.

الفرضية الرئيسية الثانية:

(H₀): لا تؤثر الحكومة الالكترونية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي.

(H₁): تؤثر الحكومة الالكترونية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي.

منهج البحث: اعتمد الباحثان على اسلوب المسح الميداني في الجانب العملي من خلال اعداد اداة استبيان وتوزيعها على عينة البحث ومن ثم تحليلها احصائيا بواسطة برنامج (SPSSv.23) وبرنامج (Excel2013)، اضافة الى المقابلات، للخروج بنتائج حقيقية تفسر العلاقة العلمية بين متغيرات الدراسة.

حدود البحث:

الحدود المكانية: المقر الرئيسي للهيئة العامة للضرائب في العراق بجانب 8 فروع (الاعظمية، الحرية كرخ الاطراف، كرخ المركز، البياع، بابل، المحاول، المسيب).

الحدود الزمانية: وتمثلت في فترة انجاز الجانب العملي للدراسة خلال النصف الثاني من سنة 2022.

الاساليب الاحصائية المستخدمة: تم اجراء التحليل الاحصائي بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS (V.23) وبرنامج Excel 2013.

المبحث الاول: الاطار النظري

المطلب الاول: مدخل تعريفي للحكومة الالكترونية

اولا: مفهوم الحكومة الالكترونية واهدافها

1- **مفهوم الحكومة الالكترونية:** يعتقد أن مفهوم الحكومة الإلكترونية قد ظهر في العقد الأخير من القرن العشرين حيث تقدم الحكومات الخدمات العامة بدعم من تقنيات المعلومات الإلكترونية. (AL-Falah, 2018:29). وقد أصبح مصطلح "الحكومة الإلكترونية" جزءاً من المعجم الحديث ويُنظر إليه كأداة رئيسية لتحديث الحكومة في القرن 21. ويعتقد المتفائلون أن إدخال الحكومة الإلكترونية في أنشطة مؤسسات الدولة سيضمن مستقبلاً مشرقاً. (Gostova, 2017:3). هناك تعريفات مختلفة للحكومة الإلكترونية بين المتخصصين والباحثين، لكن معظمهم يتفقون على تصور الحكومة الإلكترونية على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT لتقديم الخدمات بطريقة أفضل للأفراد والشركات. (Almalki, 2014:18). اشار البنك الدولي (2015) للحكومة الالكترونية على أنها استخدام الوكالات الحكومية لتقنيات المعلومات (مثل شبكات المنطقة الواسعة والإنترنت والحوسبة المحمولة) التي لديها القدرة على تغيير العلاقات مع المواطنين والشركات والأذرع الأخرى للحكومة. (KEC'O, 2014:5). في حين يعرفها (Gil-Garcia, 2012) بأنها "اختيار وتصميم وتنفيذ واستخدام ICT في الحكومة لتقديم الخدمات العامة، وتحسين الفعالية الإدارية

وتعزيز القيم الديمقراطية وآليات المشاركة، فضلاً عن تطوير إطار قانوني وتنظيمي يسهل مبادرات كثيفة المعلومات وتعزز مجتمع المعرفة". (Hahamis2016:15). ووفقاً لتقرير "تدقيق الحكومة الإلكترونية" الذي أعدته لجنة الإنتوساي INTOSAI الدائمة لتدقيق تكنولوجيا المعلومات (2003) فإن تعريف الحكومة الإلكترونية هو "تبادل المعلومات الحكومية عبر الإنترنت مع المواطنين وتقديم الخدمات لهم، والشركات والوكالات الحكومية الأخرى". (Alkhatib2013:23).

2- أهداف الحكومة الإلكترونية: إن الهدف الرئيسي للحكومة الإلكترونية هو إنشاء قنوات تفاعل شفافة وفعالة وملائمة عبر الإنترنت بين الحكومة والمستفيدين. يُنظر إليها أيضاً على أنها أداة قوية لها القدرة على معالجة أو على الأقل تقليل مشاكل الإدارة العامة التقليدية والتنمية. (AL-Falah، 2018:29). أصبحت الحكومة الإلكترونية بشكل متزايد مؤشراً على كفاءة الحكومة وتعد واحدة من أهم الوسائل لقياس مستوى التحول الرقمي للخدمات العامة. تُستخدم أيضاً لتحسين شفافية ومصادقية الإدارة العامة ومعالجة مختلف أنواع الفساد بسبب النطاق الواسع للفرص الرقمية التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Uyar & et al.. 2021: 1) كما أصبحت محط تركيز شعبي للجهود الحكومية في العديد من البلدان حول العالم. قامت المزيد من الحكومات بتنفيذ وإدخال أنظمة الحكومة الإلكترونية كوسيلة لخفض التكاليف وتحسين الخدمات وتوفير الوقت وزيادة الفعالية والكفاءة في القطاع العام. كما أحدثت الحكومة الإلكترونية والإنترنت تغييراً جوهرياً في هيكل المجتمع بأكمله وثقافته وطرق إدارة الأعمال من خلال الاستفادة من إمكانات ICT كأداة في العمل. (Alshehri&Drew2011:1) فضلاً عن ذلك فإن توفير المعلومات الدقيقة واللازمة للمواطن هو من أهداف الحكومة الإلكترونية من حيث تسهيل الخدمة وزيادة المساءلة، كما أن توفير المعلومات للشركات عن مشروعات الحكومة وفرص الاستثمار في الدولة يعمل بطريقة غير مباشرة على استقرار الاستثمار وزيادته. (عبدالرزاق: 2019: 41).

ثانياً: متطلبات الحكومة الإلكترونية: يتأثر تنفيذ الحكومة الإلكترونية بالعديد من العوامل والتي يمكن أن تكون عوامل فشل أو عوامل نجاح. وفقاً لهيكس (2003)، يعتمد نجاح الحكومة الإلكترونية وفشلها على حجم الفجوة الموجودة بين الحقائق الحالية وتصميم نظام الحكومة الإلكترونية. كلما كبرت فجوة التصميم والواقع، كلما زاد خطر فشلها، وكلما قلصت الفجوة، زادت فرصة النجاح، وعوامل النجاح هي تلك الأحداث التي يحدد وجودها أو غيابها نجاح مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (Nyang'au، 2016:29). ويعتمد نجاح تجارب الحكومة الإلكترونية على عدد من العناصر أبرزها توافر التقنيات التكنولوجية والموارد البشرية والبنية التحتية والرغبة السياسية والثقة في الحكومة وثقافة استخدام التقنيات الإلكترونية عند المواطنين والمستفيدين وغيرها من المتطلبات، (ملاعب، 2020: 2). والتي يمكن توضيحها بالآتي:

1- متطلبات البنى التحتية التكنولوجية: يتطلب نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية توفير تكنولوجيا المعلومات الداعمة لها. ومن المفيد إعداد دراسة متكاملة لما هو موجود فعلاً من نظم معلومات منجزة وأجهزة ومعدات وشبكات في الإدارات الحكومية، والاستفادة منها في تنفيذ الحكومة الإلكترونية. كما يعتبر تصميم وتحديث وصيانة المواقع الحكومية عاملاً أساسياً لتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية باعتبارها البوابة التي يتم من خلالها التواصل مع المستفيدين لتقديم الخدمات الإلكترونية. (ليلي، 2016: 7). ومن هذه المتطلبات وجود برامج تراقب إنشاء قواعد بيانات وأجهزة حاسوب مركزية وترابط اجزاء الشبكات وما الى ذلك.

2- متطلبات الموارد المالية والبشرية، وتتمثل في:

أ- **توفر مستوى مناسب من التمويل:** بحيث يمكن تمويل الحكومة من أجل صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا والحكومة الإلكترونية على مستوي العالم. (حوا دسي، 2015: 27).

ب- **تطوير القدرات البشرية:** يحتاج تطبيق الحكومة الإلكترونية الى توفر طاقات بشرية ذات مهارة وقدرة على التعامل بكفاءة وفاعلية مع التقنيات الجديدة، ومن أجل الحصول على أداء أمثل لتلك الخدمات يجب عمل دورات تعليم وتطوير للموظفين من جهة ولمستخدمي هذه الخدمات من جهة أخرى. (كاظم، 2020: 34).

3- متطلبات ادارية وتنظيمية، وتتمثل في:

أ- **دعم الإدارة العليا (الدعم السياسي والالتزام):** تحتاج الحكومة الإلكترونية إلى دعم والتزام مستمرين من السلطات العليا، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2003) فإن القيادة أمر بالغ الأهمية لنجاح مبادرات الحكومة الإلكترونية وبالتالي فإن غيابها يمكن أن يؤدي إلى فشلها. (Nyang'au، 2016: 34).

ب- **تحديد المخاطر وإدارتها:** يمكن أن تنجح مشاريع الحكومة الإلكترونية إذا تم تحديد المخاطر وإدارتها. يمكن للإدارة أن تطلب المساعدة من الاستشاريين الخارجيين لتحديد المخاطر، ومع ذلك فإن نصيحة الخبراء تعمل فقط عندما تتعامل الإدارة بسرعة وبعناية مع القضايا المثارة. (Ali & Sunitha 2007: 31).

ت- **خطة تسويقية للترويج للحكومة الالكترونية:** هي ضرورة مشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها ويشترك في هذه الحملة جميع وسائل الإعلام الوطنية من إذاعة والصحف وإقامة الندوات والمؤتمرات. (حوا دسي، 2015: 27).

ث- **مواجهة الحقيقة:** يدير القطاع الخاص وظائفه بشكل مختلف عن القطاع الحكومي، وهذه الاختلافات تجعلها ناجحة، لذلك من المهم معرفة سبب فشل الحكومات وما هي التحديات التي يواجهها مدير المشروع أثناء التنفيذ. (Ali & Sunitha، 2007: 31).

ج- **إعادة النظر في طريقة سير المعاملات الحكومية:** أن تطبيق الحكومة الإلكترونية لا يجب أن يكون مجرد محاولة لاستعمال التقنيات الحديثة من أجل أتمتة العمليات الإدارية، ولكن ينبغي أن تكون فرصة لتطوير سير هذه العمليات وتسهيلها بحيث تتناسب مع أساليب الحكومة الإلكترونية (لينا، 2020: 34).

ح- **الشراكة الذكية:** الشراكة بين قطاعات المجتمع المختلفة ودعم القطاع الخاص لعملية التحويل والمشاركة في التنفيذ لمشاريع الحكومة الالكترونية. (عربة، 2016: 17).

4. **المتطلبات القانونية:** لضمان حكومة الكترونية فاعلة يتطلب نظام قانوني وتشريعي مناسب وداعم لبناء الحكومة، فيما يتعلق بالتوقيع الالكتروني وحماية الحق في الخصوصية وجرائم الانترنت وقانون البرامجيات فضلا عن وجود محاكم متخصصة للجرائم المعلوماتية، والملكية الفكرية للمصنفات الرقمية وما الى ذلك. (الشريف، 2018: 30).

5. **متطلبات الامن والموثوقية المعلوماتية:** لقد أثر تطوير الخدمات الإلكترونية وانتشارها على فعالية نظام الحكومة الإلكترونية، وبالتالي أثار المزيد من التهديدات والمخاطر للحكومات في البلدان النامية وحتى في البلدان المتقدمة. ستتطلب المعلومات الحكومية اهتمامًا إضافيًا بالبرامج الآمنة لتجنب

أي وصول غير مصرح به قد يؤثر على العملية الحكومية ويكشف معلومات المواطن الخاصة. وبالتالي فمن أجل تشجيع المواطنين على استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية، من الضروري جعلهم يثقون في النظام الحكومي والتأكد من حماية معلوماتهم وخصوصيتها. (Shareef,2017: 65).

المطلب الثاني: ماهية التهرب الضريبي

اولاً: مفهوم التهرب الضريبي وخصائصه: عادةً ما يستلزم التهرب الضريبي دافعي الضرائب تعمد تقديم صورة خاطئة عن الحالة الحقيقية لشؤونهم إلى السلطات الضريبية لتقليل مسؤوليتهم الضريبية ويتضمن تقديم تقارير ضريبية غير نزيهة مع بيانات مثل، الإعلان عن دخل أو مكاسب أو أرباح أقل من المبالغ المكتسبة بالفعل أو المبالغ في الخصومات. (Davidov,2016:18). اذن يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه الإجراءات غير القانونية والمتعمدة التي يتخذها الأفراد والشركات لتقليل التزاماتهم الضريبية المستحقة قانوناً، عن طريق عدم الإبلاغ عن الدخل أو المبيعات أو الثروة عن طريق المبالغة في الخصومات أو الإعفاءات أو الائتمانات، أو عن طريق عدم تقديم الإقرارات الضريبية المناسبة (Clemente,etal..2021:1) ويعرفه CAMEL ROSIER بأنه "كل تصرف مادي، كل العمليات الحسابية، وكل المحاولات والترتيبات التي يلجأ إليها المكلف أو غيره من اجل التخلص من الضريبة". (ايمان، 2020: 2). كما يمكن تعريف التهرب الضريبي على انه "السلوكيات غير القانونية المتعمدة، أي السلوك الذي ينطوي على انتهاك مباشر لقانون الضرائب من أجل التهرب من دفع الضرائب". (Saffie,2013:24) وقد اشار (الراوي، 2008: 92) الى انه يمكن تحديد الخصائص الأساسية للتهرب الضريبي بالنقاط التالية:

- عدم التزام المكلف بدفع الضريبة على الرغم من وجود القانون.
- انخفاض حصيلة الضريبة بغض النظر إذا كان التهرب كلياً، أو جزئياً.
- يعد خرقاً لأحد القواعد الضريبية، وهي قاعدة العدالة بين المكلفين بدفع الضرائب لتغطية النفقات العامة للدولة. (الدليمي، 2015: 51).

ثانياً: وسائل الحد من التهرب الضريبي: أكد شومي (2005) انه لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور الإدارة الضريبية في تعظيم توليد الإيرادات وتقليل التهرب الضريبي، فهذه المهام تظل صعبة في كل مرحلة من مراحل تطوير الإدارة الضريبية. هذا لأنها ليست مجرد مسألة تعظيم أو تصغير، بل هي مسألة تحسين. (Marshall,2014:21). إن مكافحة التهرب الضريبي تستدعي العمل على تلافي اسبابه ومعالجتها وحيث أن التهرب قد يتم داخل إقليم الدولة الواحدة أو على نطاق أكثر من دولة لذلك فإن وسائل مكافحته قد تكون داخلية وقد تكون دولية. (خصاونة، 2010، 230). وتختلف وسائل مكافحة التهرب من الضريبة باختلاف النظام المالي في كل دولة كما تختلف من ضريبة لأخرى في النظام المالي الواحد ومن أهم طرق مكافحة التهرب: (نور وآخرون، 2008: 33).

1-الوسائل الوقائية: لضمان التحصيل العادل للضريبة من المكلفين تحقيقاً لقاعدة العدالة الضريبية تسعى الدولة جاهدة لإعداد وسائل وقائية من شأنها ان تخفف من عبء، أو آثار هذه المعضلة الكبيرة التي تمتد الى كبريات الدول. (لطيف، 2015: 80). اضافة الى ما سبق يمكن ايجاز اهم الوسائل الوقائية للحد من التهرب الضريبي بالاتي:

تطبيقات الحكومة الالكترونية: احدى اهم الوسائل الوقائية المتطورة في الآونة الاخيرة لمعالجة ظاهرة التهرب الضريبي باعتباره احد انشطة الاقتصاد غير الرسمي هي الحكومة الالكترونية والتي تنتهج

مختلف ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سبيل الحد من تلك الظاهرة. يمكن لهيئات الضرائب تلبية احتياجات كل من الحكومة ودافعي الضرائب بشكل أكثر فعالية، شريطة أن تتبنى التقنيات الجديدة وتجتاز التحولات التشغيلية الاستراتيجية المطلوبة في العصر الرقمي. من خلال الاستثمار في التقنيات الجديدة التي تزيد من أتمته العمليات وتعزز خدمة العملاء، يمكنهم إشراك المواطنين والتأثير على سلوكياتهم بطرق تزيد الامتثال وتعززه. (IOTA، 2020:13). يمكن أن يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت في الحياة اليومية إلى الاستفادة بشكل أفضل من خدمات الحكومة الإلكترونية. بسبب التحسينات التكنولوجية في الخدمات الحكومية التي تؤدي إلى إدارة حكومية أكثر كفاءة، من المحتمل حدوث تغييرات اجتماعية، مثل مستوى أعلى من الامتثال الضريبي ومستوى أقل من الفساد، وبالتالي قد تقلل من مستوى التهرب الضريبي. (Uyar et al، 2021:3).

أ- **اصلاح التنظيم الهيكلي الضريبي:** ويتم ذلك عن طريق ما يأتي:

- إنشاء اجهزة ضريبية متخصصة، وتقسيم العمل بينها اضافة الى تزويدها بالخبرات والادوات والعناصر أصحاب الكفاءات المهنية.
- تهيئة نظم الرقابة التي تتميز بدقتها، وسرعة اكتشافها للمخالفات، وفرض العقوبات المناسبة لضمان سير العمل.
- تزويد السلطة الضريبية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى خدماتها وحصر مختلف المكلفين، وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب.
- العمل على ايجاد نظام معلومات كفوء وفعال يساعد في حصر المكلفين للحد من ظاهرة التهرب الضريبي. (الطيف، 2015: 80).

ب- **الرقابة على جميع المستويات التنظيمية:** يعد الجمع بين القدرات البشرية والآلية في منظمة رشيقة أمراً ضرورياً لتعظيم الإيداعات الضريبية، وضمان الامتثال الضريبي والقيمة الكاملة للمحفظة العامة في نهاية المطاف، ويجب على هيئات الضرائب التخلي عن الهياكل الهرمية المنعزلة والقيادة بدلاً من ذلك المرونة في تكنولوجيا المعلومات والتفكير والعمل بشكل كلي عبر المؤسسة. (IOTA، 2020:12).

ت- **زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين:** مع إدخال أنظمة جديدة وتكنولوجيا جديدة، تعد برامج التوعية لتثقيف دافعي الضرائب ومسؤولي الضرائب حول ما هو قادم ومتى، جزءاً مهماً من العملية. (PWC، 2018: 7).

ث- **مراعاة مبدأ العدالة الضريبية:** من الضروري التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية مما يستدعي تحديد نسب ومقاييس معتدلة للضرائب حتى لا يتولد لدى المكلف شعور بأنه يقع تحت أعباء ضريبية تتجاوز طاقته المالية ولكي لا يندفع بالتالي لممارسة أية حالة من حالات التهرب. بجانب البحث في موضوع تقسيط الضرائب على المكلفين ومنح جوائز ومكافآت للملتزمين بدفعها (علام، 2008: 18-184).

ج- إنشاء مركز بحوث ودراسات ترفد الجهاز الضريبي بالمعلومات والبيانات لنجاح الخطط الموضوعية موضع التنفيذ في تأمين إيرادات الدولة. اضافة الى ضرورة ابتعاد الدولة عن النفقات المظهرية وإنفاق نفقات حقيقية منتجة. (حمدي، 2015: 183). فضلاً عن ذلك، هناك اساليب اخرى وقائية ضرورية من شأنها الحد من التهرب الضريبي كالجباية عند المنبع، وحق الاطلاع والتبليغ بواسطة الغير، والاقرار المؤبد باليمين. (الحلبوسي، 2019: 672).

2- **الوسائل العقابية الجزائية** تتضمن اغلب التشريعات في العالم نصوص عقابية بحق المكلفين المتهربين من دفع الضريبة او الممتنعين عن تقديم الاقرار الخاص بها او عند تقديم معلومات أو بيانات كاذبة. (خلف، 2017: 117). وفقًا لجيمس وآخرون (2014)، حجم وطبيعة العقوبات التي يتم فرضها بعد التهرب يتم تحديدها في الغالب من خلال الإطار القانوني الذي تعمل من خلاله إدارة الضرائب. يمكن أن يساعد إنفاذ قوانين الضرائب المدعومة بإطار قانوني في تحديد العقوبة المناسبة التي سيواجهها المتهربون من الضرائب. (Fagariba, 2016: 20). تتمحور هذه الإجراءات في تقرير عقوبات صارمة ضد الغش الضريبي مثل المصادرة أو الغرامة أو الحبس ويجب أن تؤدي هذه العقوبات ليس فقط إلى الاقتصاص من المكلفين المتهربين ماديا، بل إلى إعطاء العبرة للآخرين. (الجبوري 2012: 81).

3- **التدابير الدولية لمكافحة التهرب الضريبي**: لقد مكنت آثار العولمة والتقدم التكنولوجي وزيادة حركة رأس المال، الأفراد على نحو متزايد من إخفاء الدخل أو الأرباح في الخارج للتهرب من التزاماتهم الضريبية الوطنية. من وجهة نظر المتهرب الضريبي، يؤدي إخفاء الدخل في الخارج إلى احتمالية أقل للكشف، على عكس الدخل المحلي، لا يمكن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالضرائب تلقائيًا للسلطة الضريبية. وبالتالي، نظرًا لارتفاع معدل انتشار التهرب الضريبي في الخارج من الضروري النظر في التدابير الدولية التي تم تطويرها لتسهيل تبادل المعلومات والمساعدة في المسائل الضريبية بين الدول بهدف توفير الكثير بحاجة إلى أدلة لمكافحة هذه الجريمة المالية. (Burton 2021: 36). ربما تتخلص بعض السلطات الضريبية من مصادر البيانات على المستوى الوطني، لكن القيمة الحقيقية تأتي من تجميع جميع المعلومات لتكون قادرة على رؤية ما هو غير مرئي بخلاف ذلك. هناك إمكانية هائلة لمكافحة الاحتيال من عدة أنواع من خلال الجمع بين البيانات والخبرات من أماكن مختلفة. (IOTA 2020: 10). في البداية، كان التعاون الدولي في المسائل الضريبية محدودا للغاية بسبب تفسير وتطبيق القانون الدولي. نصت سلسلة طويلة من فقه القانون العام على أنه لا ينبغي لدولة ما أن تفرض قوانين ضرائب على دولة أخرى، مما يقيد بشكل فعال قدرة الحكومات الوطنية على توفير التعاون اللازم لمكافحة التهرب الضريبي. بعد الحرب العالمية الأولى ومع تقدم الزمن، بدأت العديد من الدول في الدخول في الاتفاقات الثنائية الرسمية مع بعضها البعض من أجل تبادل المعلومات ومساعدة بعضها البعض في المسائل الضريبية. (Burton, 2021: 37).

المبحث الثاني / تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات البحث المطلب الاول: وصف عينة

البحث واختبار فقرات استمارة الاستبيان: يناقش هذا الجزء مجتمع وعينة البحث، بجانب فحص واختبار استمارة الاستبيان من حيث صلاحيتها وجاهزيتها للتحليل من خلال استخدام مقاييس اختبار احصائية خاصة بهذا الشأن بهدف الوصول للنتائج المتوقعة.

اولا: وصف مجتمع وعينة البحث: بحسب طبيعة البحث ومتغيراته، تم اختيار الهيئة العامة للضرائب مجتمعا لهذا البحث، ويعد الوصول الى كل افراد مجتمع البحث والتواصل معهم امرا في غاية الصعوبة وبسبب قيود التكلفة والوقت ايضا، فقد تم اختيار عينة ملائمة من مجتمع البحث ثم تم توزيع استمارة الاستبيان عليها بهدف الوصول الى بيانات حقيقية تثبت العلاقة العلمية بين متغيرات الدراسة. وتمثلت العينة في 140 فردا من (مدراء الاقسام والفروع ومسؤولي الشعب ومخمنين ومدققين وموظفين اخرين) من المقر الرئيسي للهيئة الى جانب 8 فروع هي (الاعظمية الحرة، كرخ الاطراف، كرخ المركز البياع بابل، المحاويل، وفرع المسيب). حيث تم توزيع 150

استمارة لعينة البحث المشار اليها مسبقا بلغت عدد الاستثمارات المستردة منها 143 استمارة اي بنسبة استرداد بلغت 95%، فيما تم اهمال 3 استثمارات لعدم جاهزيتها للتحليل واخذ 140 استمارة لغرض اخضاعها للتحليل الاحصائي.

جدول (1)

ت	الفقرات	الفئات	العدد	النسبة المئوية
1	التحصيل الدراسي	دكتوراه	1	0.7
		ماجستير	4	2.8
		دبلوم عالي	1	0.7
		بكالوريوس	89	63.6
		دبلوم فني	33	23.6
		اعدادية	12	8.6
		المجموع	140	%100
2	التخصص العلمي	محاسبة	33	23.6
		مالية ومصرفية	2	1.4
		ادارة اعمال	30	21.4
		اقتصاد	14	10
		احصاء	9	6.4
		قانون	14	10
		علوم حاسبات	7	5
		هندسة حاسبات	6	4.3
		تربية	4	2.9
		اخرى	21	15
		المجموع	140	%100
3	المستوى الوظيفي	مدير عام	2	1.4
		مدير قسم	4	2.9
		مدير فرع	4	2.9
		مدير شعبة	21	15
		مدير وحدة	3	2.1
		مخمن	52	37.1
		مدقق	27	19.3
		كاتب	13	9.3
		اخرى	14	10
		المجموع	140	%100
4	عدد سنوات الخبرة الوظيفية	5-1 سنة	6	4.3
		6-10 سنة	9	6.4
		11-15 سنة	35	25
		16-20 سنة	20	14.3
		21 سنة فأكثر	70	50
		المجموع	140	%100
5	المعلومات المتوافرة عن الحكومة الالكترونية	عالية جدا	1	0.7
		عالية	30	21.4
		متوسطة	55	39.3
		بسيطة	35	23.6
		لا توجد	21	15
		المجموع	140	%100
6	عدد الدورات والورش التدريبية في مجال الحاسوب والانترنت في السنوات الخمسة الاخيرة	يوجد	38	25.7
		لا يوجد	104	74.3
		المجموع	140	%100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بناء على نتائج الجدول (1)، سنحلل الفقرات الاكثر تأثيرا في نتائج البحث، وهي:

- **التخصص العلمي:** اتضح انه هناك تنوعاً في التخصصات العلمية ذات الصلة بالضرائب، حيث تجاوزت هذه التخصصات نسبة 50% بالمجمل وهذا مؤشر ايجابي، الا انه هناك فجوة في جانب التخصصات ذات الصلة بالحكومة الالكترونية حيث بلغت نسبة هذه التخصصات قرابة ال 10% (علوم حاسبات 5% وهندسة حاسبات 4.3%)، وهذا مؤشر سلبي يدل على نقص الخبرات التكنولوجية في

الهيئة، مما يحتم على اصحاب القرار في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب تحديدا بان يستقطبوا متخصصين في مجال بالحكومة الالكترونية.

- **المعلومات المتوافرة عن الحكومة الالكترونية:** نلاحظ من النسب المذكورة انه اغلب افراد العينة لديهم مستويات معرفة بالحكومة الالكترونية تتراوح بين (متوسطة وبسيطة) والتي تجاوزت نسبتهم مجتمعين حازر 62% (39.3 و 23.6) على التوالي، فيما كانت نسبة 15% ممن لا يمتلكون اية معلومة او فكرة عن ماهية الحكومة الالكترونية، وبالتالي فان قرابة ال 78% ليس لديهم مستوى المعرفة المناسب الذي يؤهلهم لاستيعاب نظام عمل متطور مثل نظام الحكومة الالكترونية، مما يحتم على اصحاب القرار ضرورة توعية وتنضيج مستوى معرفة هذه الشريحة بشكل مكثف ومستمر حول اليات العمل الضريبي الالكتروني.

- **عدد الدورات والورش التدريبية في مجال الحاسوب والانترنت في السنوات الخمسة الاخيرة:** تم تحديد فترة الخمس سنوات في هذا المحور نظرا لما تفرضه التطورات التكنولوجية ومناهج العمل الحديثة من تقادم في التكنولوجيا بسبب التغير المستمر في الادوات والتقنيات الالكترونية المستخدمة من وقت لآخر ومن بلد لآخر. فمن خلال النسب في الجدول (1) اتضح ان هناك نسبة عالية جدا (72.9) والبالغ عددهم 102 هم لا يوجد لديهم اطلاقا حتى دورة تدريبية واحدة على الاقل وهذا مؤشر يدل على ضعف الملاك الوظيفي للهيئة في مجال التكنولوجيا في مما يسمح بتمرير المخالفات وزيادة نسبة الخطأ المتعمد وغير المتعمد في العمل في ظل النظام التقليدي مما يبرر احد الاسباب الرئيسة لمعدلات التهرب العالية في الهيئة.

ثانياً: فحص واختبار فقرات استمارة الاستبيان: حتى يضمن الباحثان دقة النتائج التي سيتوصل لها من دراسته، وبالتالي دقة الاستنتاجات والتوصيات، قرر اجراء الاختبارات الاتية:

1. وصف مكونات استمارة الاستبيان: يبين الجدول (2) متغيرات الدراسة الواردة في استمارة الاستبيان من حيث المتغير المستقل (الحكومة الالكترونية) وأبعادها، والمتغير التابع (التهرب الضريبي) الذي جاء كبعد احادي.

جدول (1) مكونات استمارة الاستبيان

المقياس	عدد		البعد الفرعي	مصدر المقياس
	العبارات قبل التحليل العاملي الاستكشافي	العبارات بعد التحليل العاملي الاستكشافي		
الحكومة الالكترونية	5	5	البنية التحتية التكنولوجية	من اعداد الباحثان اعتمادا على ادبيات الموضوع
	3	5	الموارد المالية والبشرية	
	5	5	المتطلبات الادارية والتنظيمية	
	4	5	المتطلبات القانونية والتشريعية	
	5	5	الامن والخصوصية	
	22	25	الاجمالي	
التهرب الضريبي	22	25	احادي البعد	من اعداد الباحثان اعتمادا على ادبيات الموضوع
اجمالي عبارات كلا المتغيرين	44	50		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2. تقييم جودة البيانات: حتى يضمن الباحثان جودة البيانات التي سوف يتحصل عليها من استمارة الاستبيان، قام بإجراء مجموعة اختبارات، وعلى النحو الاتي:

أ- **الصدق الظاهري لأداة الدراسة:** حتى يتمكن الباحثان من اعداد مقياس الدراسة بشكل دقيق، اطلعا الباحثين على عدد كبير من الادبيات الخاصة بموضوع الدراسة، لكنه لم يجد مقياسا جاهزا لغرض قياس متغير الحكومة الالكترونية، والتهرب الضريبي، الامر الذي دفعه الى بناء مقياس خاص بهما ومن ثم عرضه على خبراء في حقل الاختصاص، وتم اجراء التعديلات التي أوصوا بها كافة، لغرض ضمان دقته وصدقه في قياس متغيرات الدراسة.

ب- **التحليل العاملي الاستكشافي**: يستخدم هذا النوع من التحليل عندما لا يعرف الباحثان نوع العلاقة التي تربط بين الأسئلة والمتغيرات، وبالتالي يترك الحرية للأسئلة ان تتوزع من دون الاعتماد على نظرية مسبقة. الامر الذي يمكن من اظهار عدد العوامل الحقيقية للمتغير (Hair et al:2014) وما يرتبط بتلك العوامل من أسئلة. واعتمادا على ما جاء في رأي كل من (Hair et al:1995:217) و (Field:2009:671) يجب توافر مجموعة معايير في نتيجة هذا التحليل اهمها ان اختبار كفاية العينة (Kaiser-Meyer-Olkin) يجب ان يزيد عن (0.50)، وأن النسبة المئوية التراكمية للتباين المفسر تعطي دلالة أكبر عندما تزيد عن (0.60). وألا تقل قيمة الجذر الكامن عن الواحد عدد صحيح وزيادة تشبعات الفقرات عن (0.40) حتى تكون ذات دلالة إحصائية.

- **اختبار التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير الحكومة الالكترونية**: حسب طريقة المكونات الأساسية (Principal Component Analysis) (PCA) وطريقة فيرمكس للتدوير المتعامد (Orthogonal Rotation – Varimax) حقق متغير الحكومة الالكترونية خمسة ابعاد و (22) سؤال، حيث تم حذف ثلاث اسئلة. علما ان مقياس (Kaiser-Meyer-Olkin) لكفاية العينة بلغت قيمته (0.87) وهي اعلى من القيمة المقبولة للمقياس والبالغة (0.50) (Kaiser:1974). اما قيمة اختبار (Bartlett's) فلقد كانت (2203) بدرجة حرية (300) ومستوى معنوية (1%).

جدول (2) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير الحكومة الالكترونية

8	البنية التحتية التكنولوجية	الموارد المالية والبشرية	المتطلبات الإدارية والتنظيمية	المتطلبات القانونية والتشريعية	الامن والخصوصية
1	0.783				
2	0.821				
3	0.795				
4	0.777				
5	0.646				
6		0.775			
7		0.821			
8		0.577			
9	حذفت من التحليل				
10					
11			0.586		
12			0.719		
13			0.815		
14			0.742		
15			0.597		
16				0.751	
17				0.755	
18				0.743	
19				0.406	
20	حذفت من التحليل				
21					0.818
22					0.793
23					0.716
24					0.650
25					0.628
	9.84	2.13	1.96	1.41	1.27
نسبة التباين %	39.39	8.54	7.82	5.67	5.08
النسبة التراكمية %			66.5		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **اختبار التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير التهرب الضريبي**: حقق متغير التهرب الضريبي بعد واحد وبعده (22) سؤال، حيث تم حذف ثلاث اسئلة. علما ان مقياس (Kaiser-Meyer-Olkin) لكفاية العينة بلغت قيمته (0.87) وهي اعلى من القيمة المقبولة للمقياس والبالغة (0.50) (Kaiser:1974). اما قيمة اختبار (Bartlett's) فلقد كانت (2203) بدرجة حرية (300) ومستوى معنوية (1%).

جدول (3) نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير التهرب الضريبي

الأسئلة	التهرب الضريبي
1	حذفت من التحليل
2	0.463
3	0.645
4	0.495
5	0.664
6	0.582
7	0.677
8	0.672
9	0.657
10	0.569
11	0.642
12	0.583
13	0.571
14	0.673
15	0.457
16	0.496
17	حذفت من التحليل
18	0.525
19	0.512
20	حذفت من التحليل
21	0.622
22	0.592
23	0.652
24	0.744
25	0.722
الجذر الكامن	10.23
نسبة التباين %	60.1
النسبة التراكمية للتباين %	60.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة: من اجل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية التي سيتم اخضاع البيانات المتحصلة من استمارة الاستبيان لها، وهل هي اختبارات معلمية او لا معلمية قام الباحثان وكما يوصي (Field, 2009:139) لتحديد فيما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا باحتساب قيم الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) فاذا كانت محصورة بين $(1.96 \pm)$ فان المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

النسبة	Skewness	Kurtosis
البنية التحتية التكنولوجية	0.152	-0.920
الموارد المالية والبشرية	0.157	-0.570
المتطلبات الإدارية والتنظيمية	-0.025	-0.915
المتطلبات القانونية والتشريعية	0.078	-0.786
الامن والخصوصية	0.020	-0.783
الحكومة الالكترونية	0.070	-0.900
التهرب الضريبي	-0.087	-0.990

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول (5) ان جميع قيم الالتواء و التفرطح تقع ضمن المدى المقبول لاعتبارها تتبع التوزيع الطبيعي. ولغرض التأكد اكثر من هذه المعلمة الإحصائية، اخضع الباحثان البيانات الاجمالية لكل من الحكومة الالكترونية والتهرب الضريبي الى اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الذي يعد من اشهر الاختبارات الإحصائية للتأكد من اعتدالية التوزيع الطبيعي، وكانت النتيجة كما في الجدول (6).

جدول (5) اختبار (Kolmogorov-Smirnov)

البعد	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية
الحكومة الالكترونية	0.070	0.096
التهرب الضريبي	0.063	0.20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ ان مستوى معنوية اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لكلا المتغيرين كانت اكبر من (5%) الامر الذي يؤكد للباحث ان بيانات المتغيرين تخضعان للتوزيع الطبيعي، مما يعني البيانات قابلة للتحليل المعلمي.

4. صدق وثبات أداة قياس الدراسة: من اهم المقاييس المستخدمة في قياس ثبات الاستبانة وأكثرها شهرة هو مقياس (Cronbach's Alpha)، فاذا بلغت قيمة الاختبار المذكور اقل من (0.60) فان ذلك يعد مؤشرا على ضعف ثبات المقياس المستخدم، في حين يعد ثبات المقياس مقبولا في حال تعديده نسبة (0.70)، فيما تعد نسبة ثباته جيدة اذا بلغت (0.80) فاكث (Sekrana,2003:311). اما الصدق (Validity) هو ان مقياس الدراسة يقيس فعلا ما تم وضعه لقياسه، بمعنى اخر هل ان المقياس يقيس الظاهرة تحت الدراسة وليس شيء اخر (Sekrana,2003:206)، ولقياس الصدق رياضيا فانه يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات (عبد الفتاح، 2008: 565) ويوضح الجدول (7) قيم معامل الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة.

جدول (6) قيم معامل الثبات والصدق لأبعاد متغيرات الدراسة

ت	الأبعاد	قيم معامل Cronbach's Alpha	قيم معامل الصدق Validity
1	البنية التحتية التكنولوجية	0.88	0.94
2	الموارد المالية والبشرية	0.75	0.87
3	المتطلبات الإدارية والتنظيمية	0.87	0.93
4	المتطلبات القانونية والتشريعية	0.82	0.91
5	الامن والخصوصية	0.88	0.94
6	الحكومة الالكترونية	0.93	0.96
7	التهرب الضريبي	0.91	0.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول (7) ان كافة قيم معاملات الثبات (Cronbach's Alpha) وقيم الصدق سواء على المستوى الفرعي او الكلي ضمن الحدود المقبولة احصائيا مما يعني ان المقياس المستخدم لقياس فقرات الدراسة تتمتع بثبات وصدق عاليين.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها: بهدف معرفة مدى ادراك توافر متغيرات الدراسة في مجتمع الدراسة (الهيئة العامة للضرائب) حلل الباحثان إجابات افراد عينة الدراسة من خلال تحليل الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية وشدة الإجابة، علما ان الباحثان اعتمد الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) لغرض معرفة مدى ادراك عينة الدراسة لتوافر أي سؤال من أسئلة الاستبانة ومن ثم تحليل مدى توافر البعد ومن ثم المتغير.

أولاً: تحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص المتغير المستقل الحكومة الالكترونية: بهدف معرفة مدى توافر مستلزمات تطبيق الحكومة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب، قام الباحثان بتحليل استجابات افراد عينة الدراسة فيما يخص اسئلة المتغير المذكور من حيث الوسط الحسابي الموزون وشدة الإجابة والانحراف المعياري.

1- البنية التحتية التكنولوجية: يتبين من الجدول (8) ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى بنية تحتية وتكنولوجية تدعم تطبيق الحكومة الالكترونية. ويلاحظ ان هناك نوع من التشتت في إجابات عينة الدراسة حول البعد اذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (1.22)، ولقد نال البعد المذكور

شدة إجابة جيدة بلغت (47.11%). لقد كانت أكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (1) الذي يقيس توافر بنى تحتية من حواسيب وبرمجيات تتلائم مع تطبيق الحكومة الالكترونية. اما السؤال (2) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا البعد مما يعني فعليا ضعف توافره في الهيئة.

جدول (7) تحليل استجابات افراد العينة لبعد البنية التحتية التكنولوجية (n=140)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	شدة الإجابة %	الانحراف المعياري
1	يتوافر لدى الهيئة بنى تحتية تكنولوجية متكاملة من حواسيب وبرمجيات تلائم متطلبات الحكومة الالكترونية	2.15	43.00	1.12
2	يتوافر لدى الهيئة مجموعة من البرمجيات التي تعتمد في انشاء قواعد البيانات وتحديثها بشكل مستمر	2.51	50.29	1.28
3	تعتمد الهيئة شبكة معلومات داخلية لضمان انسيابية تبادل المعلومات والتعاون المشترك بين اقسامها وتشكيلاتها ذات العلاقة.	2.44	48.71	1.30
4	الموقع الالكتروني الرسمي لدى الهيئة مزود بأحدث التقنيات ويوفر سرعة الاستجابة لاستفسارات الزائرين	2.35	47.00	1.19
5	توفر الهيئة وسائل تضمن استمرار عمل الحكومة الالكترونية على مدار اليوم.	2.33	46.57	1.17
	البنية التحتية التكنولوجية	2.36	47.11	1.22

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2- الموارد المالية والبشرية: من تحليل الجدول (9) يستدل الباحثان ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية. لقد كانت أكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (6) الذي يقيس توافر الدعم اللازم لتقديم خدمات ضريبية ذات جودة. اما السؤال (3) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا البعد مما يعني فعليا ضعف توافره في الهيئة العامة للضرائب. اما الأسئلة 9 و 10 فقد حذفت من التحليل مما يدل على ضعف تطبيقها بشكل كبير جدا في الهيئة.

جدول (8) تحليل استجابات افراد العينة لبعد الموارد المالية والبشرية (n=140)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	شدة الإجابة %	الانحراف المعياري
6	يتوافر مستوى مناسب من التمويل يدعم تقديم خدمات ضريبية على مستوى عالي ومواكبة الهيئة للتطورات التكنولوجية الحديثة على مستوى العالم.	2.15	43.00	1.09
7	توجد تخصيصات مالية مناسبة لإجراء الصيانة الدورية للأجهزة الالكترونية لضمان كفاءتها في العمل.	2.31	46.14	1.17
8	تمتلك الهيئة موارد بشرية متخصصة وكفوة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	2.62	52.43	1.26
9	تهتم الهيئة بتدريب وتأهيل ملاكها الوظيفية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.36	47.19	1.19
10	تسعى الهيئة الى استقطاب عاملين متخصصين وذوي خبرة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
	الموارد المالية والبشرية	2.36	47.19	1.19

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3- المتطلبات الإدارية والتنظيمية: من تحليل الجدول (10) يستدل الباحثان ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى المتطلبات الإدارية والتنظيمية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية. لقد كانت أكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (14) الذي يقيس جهود الهيئة العامة للضرائب في مسالة رفع وعي المواطنين بخصوص خدماتها التي تقدمها للمواطنين. اما السؤال (12) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا البعد مما يعني فعليا ان هذا الترحيب لا يوجد ما يدعمه على ارض الواقع من خطوات فعلية.

جدول (9) تحليل استجابات افراد العينة لبعد المتطلبات الإدارية والتنظيمية (n=140)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	شدة الإجابة %	الانحراف المعياري
11	تمتلك الهيئة رؤية حقيقية وجادة تتطلع من خلالها الى التحول الرقمي مستقبلا.	2.55	51.00	1.25
12	يحظى مشروع الحكومة الالكترونية بدعم وترحيب الإدارة العليا.	2.76	55.29	1.39
13	هناك استراتيجية تعاون وشراكة فعالة لدى الهيئة مع قطاعات المجتمع الأخرى والقطاع الخاص	2.53	50.57	1.31
14	تعمل الهيئة على رفع مستوى الوعي للمواطنين عن طريق عقد ندوات ومؤتمرات تستهدف من خلالها توضيح طبيعة الخدمات التي تقدمها.	2.45	49.00	1.32
15	تمتلك الهيئة بالتعاون مع وسائل الاعلام الوطنية خطة تسويقية للترويج لمشروع نظام ضريبي قائم على تقنيات الحكومة الالكترونية.	2.46	49.14	1.33
	المتطلبات الإدارية والتنظيمية	2.55	51.00	1.32

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

4- المتطلبات القانونية والتشريعية: من تحليل الجدول (11) يستدل الباحثان ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى وجود المتطلبات القانونية والتشريعية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية، علما ان هذا الموضوع فعليا خارج حدود صلاحية الهيئة ويتطلب تدخل تشريعي. لقد كانت اكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (16) الذي يقيس وجود نظام قانوني وتشريعي مناسب وداعم لينا حكومة الكترونية كفوة. اما السؤال (17) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا البعد مما يعني فعليا ان هناك ادراك من قبل الموظفين لصعوبة وخطورة التلاعب ببيانات الحكومة الالكترونية، الامر الذي يمكن ان يحد بشكل كبير من الفساد المالي والاداري.

جدول (10) تحليل استجابات افراد العينة لبعد المتطلبات القانونية والتشريعية (n=140)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	شدة الإجابة %	الانحراف المعياري
16	يتوافر نظام قانوني وتشريعي مناسب وداعم لبناء حكومة الكترونية كفوة.	2.31	46.14	1.12
17	يتوافر الوعي القانوني لدى العاملين في الهيئة بالعقوبات التي قد يتعرضون لها في حال تلاعبهم بتقديم الخدمة الحكومية الالكترونية.	2.48	49.57	1.27
18	تتوافر تشريعات خاصة في كيفية الاستخدام الالكتروني للخدمات والبيانات والمعلومات	2.37	47.43	1.17
19	يوجد بنود تشريعية تعترف بالبصمات الالكترونية والتوقيعات الالكترونية والوثائق الالكترونية.	2.44	48.71	1.24
20	التشريعات الضريبية القائمة قادرة على ان تتكيف بما يتلائم مع تطبيق الحكومة الالكترونية		حذفت من التحليل	
	المتطلبات القانونية والتشريعية	2.40	47.96	1.20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

5- الامن والخصوصية: من تحليل الجدول (12) يستدل الباحثان ان الهيئة العامة للضرائب تفتقر وبشكل كبير الى وجود منظومة امنية لازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية، تضمن امن التعاملات المالية وخصوصيتها، علما ان هذا الموضوع مرتبط أصلا باستحداث العمل بالحكومة الالكترونية. لقد كانت اكثر الاسئلة اسهاما في اضعاف هذا البعد السؤال (24) الذي يقيس استخدام الهيئة العامة للضرائب أنظمة حماية الكترونية للتصدي لعمليات الاختراق والقرصنة اما السؤال (22) فقد ساهم بشكل اكبر من غيره في تعزيز هذا مما يعني فعليا ان هناك ادراك من قبل الموظفين ان الهيئة لا توثق الكترونيا بيانات المكلفين.

جدول (11) تحليل استجابات افراد العينة لبعد الامن والخصوصية (n=140)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	شدة الإجابة %	الانحراف المعياري
21	يتوافر لدى الهيئة استراتيجية أمنية تضمن الحفاظ على السرية والخصوصية لقواعد بيانات المكلفين.	2.65	53.00	1.31
22	تستخدم الهيئة أنظمة أشفة الكترونية لحفظ وتخزين بيانات المكلفين.	2.71	54.14	1.31
23	تسعى الهيئة الى توعية ملاكاتها الوظيفية بشكل متواصل حول القضايا المتعلقة بأمن المعلومات.	2.67	53.43	1.21
24	تستخدم الهيئة أنظمة حماية الكترونية حديثة للتصدي الى عمليات الاختراق والقرصنة المعلوماتية في حال حدوثها.	2.37	47.43	1.18
25	تعمل الهيئة على تعزيز ثقة المواطنين بحماية معلوماتهم وخصوصيتها من خلال الضمانات التي تقدمها لهم	2.44	48.86	1.25
	الامن والخصوصية	2.57	51.37	1.26
	الحكومة الالكترونية	2.46	49.13	1.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وبشكل عام حقق متغير الحكومة الالكترونية وسطا حسابيا موزونا بلغ (2.46) بانحراف معياري (1.25) وهو ما يدل على ضعف اتساق إجابات افراد عينة الدراسة، ولقد نال المتغير شدة إجابة جيدة (49.13%). ويبين الشكل ادناه مقارنة بين ابعاد المتغير الحكومة الالكترونية من حيث الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية. ويتبين من الشكل ان الامن والخصوصية جاء بالمرتبة الأولى من حيث قوة ادراك توافره في الهيئة العامة للضرائب، يليه بعد المتطلبات الإدارية والتنظيمية بالمرتبة الثانية، ثم بعد المتطلبات القانونية والتشريعية. فيما نال المرتبة الأخيرة كل من الموارد المالية والبشرية والبنية التحتية التكنولوجية. اما من حيث قوة اتساق إجابات افراد عينة

الدراسة فقد جاء بعد الموارد المالية والبشرية بالمرتبة الأولى، يليه بعد المتطلبات القانونية والتشريعية بالمرتبة الثانية، ثم بعد البنى التحتية والتكنولوجية ثالثا، وجاء بعد الامن والخصوصية بالمرتبة الرابعة، وأخيرا بعد المتطلبات الإدارية والتنظيمية.

ثانيا: تحليل وتفسير استجابات افراد عينة البحث بخصوص المتغير التابع (التهرب الضريبي)
قام الباحثان بتحليل استجابات افراد عينة الدراسة فيما يخص اسئلة المتغير التابع (التهرب الضريبي) من حيث الوسط الحسابي الموزون وشدة الإجابة والانحراف المعياري، ان تحليل الجدول (13) يبين أن متغير التهرب الضريبي حقق وسط حسابي موزون بلغ (4.09). يستدل الباحثان ان ادراك عينة الدراسة لأهمية تطبيق الحكومة الالكترونية وعناصرها في الحد من التهرب الضريبي. ويلاحظ ان هناك اتفاق كبير بين اجابات عينة الدراسة حول البعد. لقد كانت اكثر الاسئلة اسهاما في تعزيز هذا البعد السؤال (4) الذي يقيس مساهمة الدعم الي يتلقاه العاملين في انخفاض مستوى ادائهم.

جدول (12) تحليل استجابات افراد العينة لبعد التهرب الضريبي (n=140)

ت	العبارة	الوسط الحسابي	شدة الإجابة %	الانحراف المعياري
1	يسهم ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة حالات التهرب الضريبي	4.05	81.00	0.92
2	عدم تبني الهيئة لنظام معلومات كفوء وفعل يساعد في حصر المكلفين يزيد من فرص التهرب الضريبي	3.85	77.00	1.19
3	تزداد فرص الفساد الإداري والمالي بزيادة الاحتكاك مع المواطنين	4.45	89.00	0.81
4	انخفاض مستوى الدعم المادي والمعنوي لموظفي الضرائب ينعكس سلبا على ادائهم لوظائفهم.	4.05	81.00	1.03
5	الإيداع الالكتروني للإقرارات الضريبية والمبالغ الضريبية المستحقة يقلل من فرص منح العمولات مقابل الصفقات الفاسدة	3.95	79.00	1.03
6	تؤمن الإدارة الضريبية بان الحكومة الالكترونية بإمكانها ان تحد من اجراءات العمل الروتينية.	4.01	80.29	0.94
7	ضعف الإدارة الضريبية وعجزها عن كشف وسائل التهرب تعد من الاسباب المحفزة للتهرب الضريبي	4.24	84.86	0.99
8	الاجراءات الروتينية المرهقة تزيد من تكاليف ووقت الامتثال للمكلفين.	4.08	81.57	0.95
9	عند اتمتة العمليات الضريبية يمكن توفير الوقت الذي يستغرقه الموظفون في انجاز الخدمة.	4.04	80.71	1.01
10	ضعف الجزاءات الضريبية الرادعة تفسح الطريق نحو المزيد من التهرب الضريبي.	4.03	80.57	0.99
11	انعدام الاستقرار القانوني للتشريعات الضريبية يخلق اضطرابا لدى دافعي الضرائب.	4.02	80.43	0.84
12	ضعف التنسيق والتعاون بين السلطة المالية المحلية والجهات الدولية المختصة يساهم في حدوث الازدواج الضريبي.	3.80	76.00	1.09
13	ضعف وسائل الرقابة تقف عائقا في طريق الحد من التهرب الضريبي	4.22	84.43	0.91
14	ضعف الوعي والادراك للمواطنين احد الاسباب الاساسية للتهرب الضريبي.	4.16	83.29	0.93
15	نشر تعليمات وضوابط وتقارير العمل الضريبي بشكل مستمر على الموقع الرسمي للهيئة يزيد من فهم المواطنين لقضايا الضرائب مما يسهم في الحد من التهرب الضريبي.	4.11	82.14	1.00
16	عدم مراعاة الظروف المادية للمكلفين تزيد من ميولهم نحو التهرب الضريبي.	4.12	82.43	0.89
17	من الحجج التي تبرر التهرب الضريبي تحدث عندما ينظر الى النظام الضريبي على انه غير عادل.	3.82	76.43	1.09
18	زيادة مساحة الاقتصاد غير الرسمي يعد عاملا محفزا لزيادة حالات التهرب الضريبي.	4.10	82.00	0.93
19	تعدد طرق تقدير وتحصيل الضرائب يساهم في فقدان ثقة المكلفين بالنظام الضريبي.	4.44	88.71	0.74
20	صرامة اسلوب الجباية يخلق وضعاً نفسياً سيئاً لدى المكلفين مما يزيد من حالات التهرب الضريبي	4.17	83.43	0.92
21	ضعف التوجه نحو استخدام الاساليب الحديثة في جباية الضرائب يسهم في زيادة فرص التهرب الضريبي.	4.16	83.29	0.88
22	الافتقار الى الاستقرار السياسي يعد من العوامل الاساسية في ارتفاع معدلات التهرب الضريبي.	4.04	80.71	0.92
23	سلوك دافعي الضرائب في الامتثال للمعايير الضريبية يتأثر برضاها او عدم رضاها عن اداء الحكومة.	4.09	81.74	0.97
24	تتبع المبيعات عن طريق استخدام الفواتير الالكترونية يحبط محاولات التجار لتزوير سجلات اعمالهم مما يؤدي الى الحد من التهرب الضريبي.			
25	تسوية المعاملات التجارية نقدا تزيد من التهرب الضريبي اذ تسمح للبائع ان يخفيها بسهولة.			
	التهرب الضريبي			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة: لغرض اختبار فرضية الارتباط، تم استخدام معامل الارتباط

(Pearson)، علما انه سيتم الحكم على قوة علاقة الارتباط حسب قاعدة (Cohen، 1977:81)

1- علاقة ارتباط منخفضة القوة اذا تراوحت قيمتها بين (0.10± الى 0.29±).

2- علاقة ارتباط متوسطة القوة اذا تراوحت قيمتها بين (0.30± الى 0.49±).

3- علاقة ارتباط قوية اذا تراوحت قيمتها بين (0.50± الى 1±).

أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى

- (H_0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحكومة الالكترونية والحد من التهرب الضريبي.
 - (H_1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحكومة الالكترونية والحد من التهرب الضريبي.
 ولقد تفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. فرضية الارتباط الفرعية الاولى

- (H_0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البنية التحتية التكنولوجية والحد من التهرب الضريبي.
 - (H_1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البنية التحتية التكنولوجية والحد من التهرب الضريبي.
 جدول (13) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الأولى

التهرب الضريبي	المتغير التابع	المتغير المستقل
-0.34	البنية التحتية التكنولوجية	
0.000	Sig.	
140	N	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
 يتبين من الجدول (14) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (البنية التحتية والتكنولوجية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، يستدل الباحثان انه كلما اهتمت الهيئة بتعزيز البنى التحتية التكنولوجية للتحويل نحو الحكومة الالكترونية، كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة.

2- فرضية الارتباط الفرعية الثانية

- (H_0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الموارد المالية والبشرية والحد من التهرب الضريبي.
 - (H_1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الموارد المالية والبشرية والحد من التهرب الضريبي.
 جدول (14) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الثانية

التهرب الضريبي	المتغير التابع	المتغير المستقل
-0.41	الموارد المالية والبشرية	
0.000	Sig.	
140	N	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
 يتبين من الجدول (15) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (الموارد المالية والبشرية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%). يستدل الباحثان انه كلما اهتمت الهيئة العامة بتعزيز مواردها المالية والبشرية نحو الحكومة الالكترونية كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات على اختلاف أنواعها. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة.

3. فرضية الارتباط الفرعية الثالثة

- (H_0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتطلبات الإدارية والتنظيمية والحد من التهرب الضريبي.
 - (H_1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتطلبات الإدارية والتنظيمية والحد من التهرب الضريبي.

جدول (15) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	المتغير التابع	التهرب الضريبي
المتطلبات الإدارية والتنظيمية		-0.52
Sig.		0.000
N		140

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (16) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (الموارد المالية والبشرية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%). يستدل الباحثان انه كلما اهتمت الهيئة العامة بتعزيز مواردها المالية والبشرية نحو الحكومة الالكترونية كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات على اختلاف أنواعها. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة.

4. فرضية الارتباط الفرعية الرابعة

- (H_0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتطلبات القانونية والتشريعية والحد من التهرب الضريبي.

- (H_1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتطلبات القانونية والتشريعية والحد من التهرب الضريبي.

جدول (16) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الرابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع	التهرب الضريبي
المتطلبات القانونية والتشريعية		-0.35
Sig.		0.000
N		140

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (17) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (المتطلبات القانونية والتشريعية)، والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%). يستدل الباحثان انه كلما اهتمت الهيئة العامة بتعزيز المتطلبات القانونية والتشريعية نحو الحكومة الالكترونية، كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات على اختلاف أنواعها. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة.

5. فرضية الارتباط الفرعية الخامسة

- (H_0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الامن والخصوصية والحد من التهرب الضريبي.

- (H_1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الامن والخصوصية والحد من التهرب الضريبي.

جدول (17) اختبار فرضية الارتباط الفرعية الخامسة

المتغير المستقل	المتغير التابع	التهرب الضريبي
الامن والخصوصية		-0.31
Sig.		0.000
N		140

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (18) ان علاقات الارتباط بين البعد الفرعي المستقل (الامن والخصوصية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية ومتوسطة القوة، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%). يستدل الباحثان انه كلما اهتمت الهيئة العامة بتعزيز امن وخصوصية التعاملات الالكترونية في الحكومة

الالكترونية، كلما قلل ذلك من التهرب الضريبي لدى المكلفين والشركات على اختلاف أنواعها. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة. بعد ان تم اختبار الفرضيات الفرعية قرر الباحثان اختبار الفرضية الرئيسة الأولى وكما في الجدول (19):

جدول (18) اختبار الفرضية الرئيسة الاولى

التهرب الضريبي	المتغير التابع	المتغير المستقل
-0.50	الحكومة الالكترونية	
0.000	Sig.	
140	N	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (19) ان علاقات الارتباط بين المتغير المستقل (الحكومة الالكترونية)، والمتغير التابع (التهرب الضريبي) كانت عكسية وقوية، وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%). من التحليل المتقدم يستدل الباحثان ان الحكومة الالكترونية يمكن ان تساهم وبقوة في الحد من التهرب الضريبي وبالتالي تعظيم موارد الدولة. عليه يتم رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسة الاولى، وقبول الفرضية البديلة. بعد ان اتم الباحثان اختبار الفرضية الرئيسة الأولى المتعلقة باختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على المستوى الفرعي والكلي، قرر استخدام معامل الانحدار البسيط من اجل اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تقيس مدى تأثير المتغير المستقل (الحكومة الالكترونية) في المتغير التابع (التهرب الضريبي).

ثانياً: الفرضية الرئيسة الثانية

- (H_0) لا تؤثر الحكومة الالكترونية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي.
 - (H_1) تؤثر الحكومة الالكترونية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي.
- ولقد تفرعت منها الفرضيات الفرعية على وفق الآتي:

1. فرضية التأثير الفرعية الاولى:

- (H_0) لا تؤثر البنية التحتية التكنولوجية في الحد من التهرب الضريبي.
- (H_1) تؤثر البنية التحتية التكنولوجية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (19) اختبار فرضية التأثير الفرعية الاولى

المتغير المعتمد	التهرب الضريبي		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد R2
	α	β			
البنية التحتية التكنولوجية	4	-0.17	-4.26**	18.19**	0.12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

** معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (20) الآتي:

أ- ان بعد البنية التحتية التكنولوجية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.17)، بمعنى اذا زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بالبنية التحتية التكنولوجية المرتبطة بتطبيق الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب سيقبل بمقدار (0.17). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (-4.26) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة F (18.19) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).

ت- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.12) وهذا يعني ان البنية التحتية التكنولوجية تفسر ما نسبته (12%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

ث- يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، بمعنى (تؤثر البنية التحتية التكنولوجية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).

ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: الحد من التهرب الضريبي = $0.17 - 4$ البنية التحتية التكنولوجية

2- فرضية التأثير الفرعية الثانية

- (H_0) لا تؤثر الموارد المالية والبشرية في الحد من التهرب الضريبي.

- (H_1) تؤثر الموارد المالية والبشرية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (20) اختبار فرضية التأثير الفرعية الثانية

معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	التهرب الضريبي		المتغير المستقل
			β	α	
0.17	27.8**	-5.27**	-0.36	4.11	الموارد المالية والبشرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (21) الآتي:

أ- ان بعد الموارد المالية والبشرية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.36)، بمعنى اذا زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بتوفير موارد مالية وبشرية كفوءة مرتبطة بتطبيق الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب الضريبي سيقبل بمقدار (0.36). علما ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (-5.27) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (27.8) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).

ت- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.17) وهذا يعني ان الموارد المالية والبشرية تفسر ما نسبته (17%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

ث- يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، بمعنى (تؤثر الموارد المالية والبشرية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).

ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: الحد من التهرب الضريبي = $0.36 - 4.11$ الموارد المالية والبشرية

فرضية التأثير الفرعية الثالثة

- (H_0) لا تؤثر المتطلبات الإدارية والتنظيمية في الحد من التهرب الضريبي.

- (H_1) تؤثر المتطلبات الإدارية والتنظيمية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (21) اختبار فرضية التأثير الفرعية الثالثة

معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	التهرب الضريبي		المتغير المستقل
			β	α	
0.27	50.35**	-7.09**	-0.24	4.22	المتطلبات الإدارية والتنظيمية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (22) الآتي:

أ- ان بعد المتطلبات الإدارية والتنظيمية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (0.24-) بمعنى اذا زادت الهيئة اهتمامها بهذه المتطلبات بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب سيقبل بمقدار (0.24). علما ان هذا التأثير معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) بلغت (7.09-) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (50.35) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).
ت- بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.27) وهذا يعني ان المتطلبات الإدارية والتنظيمية تفسر ما نسبته (27%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.
ث- يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0)، وقبول الفرضية البديلة (H1)، بمعنى (تؤثر المتطلبات الإدارية والتنظيمية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).
ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: الحد من التهرب الضريبي = 0.24-4.22 المتطلبات الإدارية والتنظيمية

3. فرضية التأثير الفرعية الرابعة

- (H0) لا تؤثر المتطلبات القانونية والتشريعية في الحد من التهرب الضريبي.

- (H1) تؤثر المتطلبات القانونية والتشريعية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (22) اختبار فرضية التأثير الفرعية الرابعة

المتغير المستقل	التهرب الضريبي		قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد R2
	α	β		
المتطلبات القانونية والتشريعية	4.03	-0.23	-4.36**	0.12

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (23) الآتي:

أ- ان بعد المتطلبات القانونية والتشريعية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (0.23-) بمعنى اذا زادت الهيئة اهتمامها بهذه المتطلبات بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب الضريبي سيقبل بمقدار (0.23). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (4.36-) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة F (19) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).

ت- بلغت قيمة R2 (0.12) وهذا يعني ان المتطلبات القانونية والتشريعية تفسر ما نسبته (12%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

ث- يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0)، وقبول الفرضية البديلة (H1) بمعنى (تؤثر المتطلبات القانونية والتشريعية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).

ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: الحد من التهرب الضريبي = 0.23-4.03 المتطلبات القانونية والتشريعية.

4. فرضية التأثير الفرعية الخامسة

- (H0) لا تؤثر الامن والخصوصية في الحد من التهرب الضريبي.

- (H1) تؤثر الامن والخصوصية في الحد من التهرب الضريبي.

جدول (23) اختبار فرضية التأثير الفرعية الخامسة

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	التهرب الضريبي		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد R2
		α	β			
الامن والخصوصية		4	-1.55	-3.89**	15.19**	0.10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (24) الآتي:

أ- ان بعد الامن والخصوصية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-1.55)، بمعنى اذا زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بأمن وخصوصية المعاملات المرتبطة بتطبيق الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة ، فان التهرب الضريبي سيقبل بمقدار (1.55). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (-3.89) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (15.19) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).
ت- بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.10) وهذا يعني ان الامن والخصوصية تفسر ما نسبته (10%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

ث- يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، بمعنى (يؤثر الامن والخصوصية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي).

ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: الحد من التهرب الضريبي = $0.155 - 4$ الامن والخصوصية
بعد ان تم اختبار الفرضيات الفرعية، يبين الجدول (25) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

جدول (24) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	التهرب الضريبي		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد R2
		α	β			
الحكومة الالكترونية		4.34	-0.37	-6.77**	45.18**	0.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
**معنوي عند مستوى 1%

يتبين من الجدول (25) الآتي:

أ- ان متغير الحكومة الالكترونية تؤثر بصورة سلبية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.37)، بمعنى اذا زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بتطبيق الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة، فان التهرب الضريبي سيقبل بمقدار (0.37). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة التي تقيس معنوية معامل الانحدار بلغت (-6.77) وهي معنوية عند المستوى المذكور.

ب- بلغت قيمة (F) التي تقيس معنوية انموذج الانحدار (45.18) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).
ت- بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.25) وهذا يعني ان الحكومة الالكترونية تفسر ما نسبته (25%) من التغيرات التي تطرأ في الحد من التهرب الضريبي في الهيئة، اما النسبة المتبقية فتعود لمساهمة عوامل أخرى غير داخلية في النموذج.

ث- يستدل الباحثان من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0)، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، بمعنى (تؤثر الحكومة الالكترونية بصورة معنوية في الحد من التهرب الضريبي). ان معادلة الانحدار تأخذ الشكل الآتي: الحد من التهرب الضريبي = $0.37 - 4.34$ الحكومة الالكترونية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

يتطرق هذا الجزء الى اهم الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل اليها فيما يتعلق بمتغيرات البحث والعلاقة بينهما، وكما يلي:

1- ان تطبيق اي مشروع يستمد نجاحه من وجود ادارة داعمة وذات افكار استراتيجية معاصرة تواكب التطورات العالمية، فالإدارة الضريبية العراقية ومن خلفها، في ظاهرها يرحبون في التحول الالكتروني للنظام الضريبي، الا انه في حقيقة الامر لا توجد رؤية او خطوات فعلية ملموسة على ارض الواقع، بسبب استفادة بعض الجهات المتنفذة من استمرار هيكل النظام الضريبي الحالي بهذا الشكل.

2- تفتقر الهيئة العامة للضرائب وبشكل كبير الى متطلبات البنى التحتية التكنولوجية التي تدعم التحول الناجح نحو تطبيق الحكومة الالكترونية في مفاصل واروقة الهياكل التنظيمية التابعة لها فمن خلال المعايشة الميدانية للباحث وجد ان المقر الرئيسي للهيئة وبعض فروعها يمتلكون امكانات تكنولوجية متواضعة جداً، في حين معظم الفروع الاخرى لا تملك حتى الحد الأدنى من هذه المتطلبات، وهو ما عززته نتائج المبحوثين في استمارة الاستبيان حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (2.36) وهو اقل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3).

3- ضعف التنسيق والتعاون المشترك بين الهيئة العامة للضرائب ومؤسسات القطاع العام، بما فيها الجهات الرقابية، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي، والذي من شأنه توحيد الجهود وبناء العلاقات المثمرة لتنفيذ نظام ضريبي الكتروني يحد من التهرب الضريبي ويعزز من مكانة البلد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتقنيا.

4- تعاني الهيئة من ضعف كبير جدا في توافر الكوادر البشرية المتخصصة في مجال ICT والتي من شأنها التكيف مع اساليب العمل الحديثة، وهو ما اكدته نتائج المبحوثين، فبناء على نتائج اختبار التحليل العاملي الاستكشافي تم حذف الفقرتين 9 و 10 من هذا البعد، (تم حذفهم تلقائيا) نتيجة للاتفاق الكبير في اجابات عينة البحث على ضعف حاد في توافر هذه المتطلبات في الهيئة، الامر الذي لم يؤهل الفقرتين للدخول في اطار التحليل الاحصائي.

5- رغم توفر الامكانية المادية لدى وزارة المالية بما فيها الهيئة العامة للضرائب، لضخها في مشروع ضخم مثل الحكومة الالكترونية من شأنه ان يدعم التحول الالكتروني للنظام الضريبي، الا انه العائق الرئيسي يتمثل في غياب التخطيط المالي المنتج وعدم تخصيص المبالغ الملائمة لتنفيذ هذا المشروع بنجاح.

6- تفتقر الهيئة الى المتطلبات القانونية والتشريعية التي بإمكانها توفير مناخ تشريعي داعم لتطبيق الحكومة الالكترونية، فضلا عن ان التشريعات الحالية التي تنظم عمل الهيئة تعد غير مؤهلة لإنجاز هذا التحول بنجاح.

7- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان توفير متطلبات الامن والخصوصية تعد عاملا رئيسا لنجاح مبادرات الحكومة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب، فمدى توفرها يعد مؤشرا لوعي المكلفين وثقتهم في التعامل مع الهيئة الكترونيا بما يكفل حماية معلوماتهم وخصوصيتها وكل ما يتعلق بسلامة انشطتهم.

8- اشارت نتائج التحليل الاحصائي الى ان احد الاسباب الرئيسية لزيادة حالات التهرب الضريبي هو ضعف استخدام ICT بشكل كبير في هيكل ونظام عمل الهيئة، تم تعزيز هذا الاستنتاج بناء على نتائج

اجابات المبحوثين الذين كانوا مؤيدين بشدة على ضعف هذا الجانب (الامر الذي ادى الى قيام اختبار التحليل العاملي الاستكشافي بحذف الفقرة رقم 1 من محور التهرب الضريبي) وبالتالي عدم خضوعها لنسب التحليل الاحصائي.

9- النظام الضريبي التقليدي المتبع في الهيئة يتطلب مزيدا من الاحتكاك بين موظفيها والمكلفين لإتمام المعاملات، مما يتسبب في زيادة الزخم والتشويش على اداء موظفي الهيئة مما يزيد من حالات الخطأ والسهو، فضلا عن ان هذا الاحتكاك يساعد في تمرير صفقات الفساد وارتفاع حالات التهرب الضريبي.

10- ان أتمته العمليات الضريبية في الهيئة العامة للضرائب يحقق مزايا عديدة لكل من الموظفين والمكلفين عن طريق استخدام وسائل الدفع والايداع الالكتروني، يمكن تخفيض وقت وتكلفة انجاز المعاملات اضافة الى زيادة معدلات الامتثال والحد من حالات الفساد والتهرب الضريبي. وهو ما عززته اجابات المبحوثين في عدة فقرات من محاور الاستبيان خصوصا في الفقرتين 5 و 9 من محور التهرب الضريبي.

11- بناء على نتائج المبحوثين حول الفقرة رقم 25 والاخيرة ضمن محور التهرب الضريبي، تبين ان الاقتصاد النقدي (تسوية مستحقات المعاملات التجارية نقدا) يوفر الثغرات التي يمكن من خلالها التهرب الضريبي، فغالبا ما يلجأ التجار الى تحفيز عملائهم لتسديد مستحقاتهم نقدا مقابل خصومات او تخفيضات تمنح لهم من التجار.

12- اظهرت نتائج التحليل ان هناك علاقة ارتباط عكسية وقوية قيمتها (-0.50) وذات دلالة معنوية عند مستوى 1% بين المتغير المستقل (الحكومة الالكترونية) والمتغير التابع (التهرب الضريبي). وهو الامر الذي ادى الى رفض فرضية العدم H0 للفرضية الرئيسة الاولى وقبول الفرضية البديلة H1.

13- كذلك اظهرت نتائج التحليل ان الحكومة الالكترونية تؤثر بصورة سلبية معنوية في التهرب الضريبي بمقدار (-0.37)، اي انه لو زادت الهيئة العامة للضرائب اهتمامها بتوفير متطلبات الحكومة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة فأنها ستقلل من التهرب الضريبي بمقدار (0.37). يستدل الباحثان من هذا التحليل رفض فرضية العدم H0 للفرضية الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة H1.

14- من خلال نتائج التحليل الاحصائي يمكن الاستنتاج بان توفير متطلبات الحكومة الالكترونية في الهيئة بالمستوى الملائم يسهم وبقوة في الحد من التهرب الضريبي وبالتالي يعزز الايرادات العامة للدولة. الا انها ليست الحل الجذري للقضاء على التهرب الضريبي، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=25\%$)، وهو ما معناه ان الحكومة الالكترونية تفسر نسبة 25% من التغيرات التي تطرأ على الحد من التهرب في الهيئة اما النسبة المتبقية والبالغة 75% فتعود لمساهمة عوامل اخرى غير داخلية في النموذج.

التوصيات:

استكمالا لما تم تحليله واستنتاجه، وبعد تشخيص نقاط القوة والضعف فيما يخص متغيرات البحث في الهيئة العامة للضرائب، تم تقديم بعض التوصيات وابرزها:

1- ضرورة تكثيف الاهتمام والجهود الحكومية لوضع استراتيجية قابلة للتطبيق تهدف الى تشخيص التحديات وتوفير المتطلبات المناسبة لتطبيق الحكومة الالكترونية في هياكل ادارة المؤسسات والوزارات لا سيما الهيئة العامة للضرائب كونها احدى اهم تشكيلات وزارة المالية، ويمكن للحكومة الاستعانة بالمختصين من داخل وخارج العراق اضافة الى التجارب العالمية (العربية والاجنبية) الناجحة في مجال الحكومة الالكترونية للاستشارة والاسترشاد بها.

2- يترتب على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بما فيها ادارة الهيئة العامة للضرائب تنسيق الجهود لإعادة النظر في التشريعات الضريبية اما بتعديل بعض فقراتها او استحداث قوانين وضوابط جديدة بهدف تهيئة المناخ التشريعي الملائم الذي يعتبر اطارا مرجعيا لكلا من موظفي الهيئة والمكلفين لضمان سير اجراءات العمل بشكل أكثر تنظيما وبما يحفظ حقوق جميع الاطراف ذات العلاقة.

3- على الهيئة العمل على توثيق علاقات وروابط العمل الطيبة مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص اضافة الى المؤسسات الدولية ذات الصلة، ومحاولة استثمارها في بناء نظام ضريبي الكتروني كفوء وفقا للمعايير الموضوعية.

4- على وزارة المالية التنسيق والتعاون مع وزارة الاتصالات لمناقشة مشاكل ضعف الانترنت، والتي قد تعيق تواصل المكلفين مع موظفي الهيئة العامة للضرائب وتعرقل انجاز المعاملات الضريبية، مما يحتم عليهم ايجاد الحلول الملائمة.

5- ضرورة اعتماد الهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء قواعد بيانات متكاملة عن المكلفين وانشطتهم بدلا عن الاضابير الورقية المعرضة للتلف والسرقة والحوادث السلبية الاخرى التي تترتب عليها، ووضع مختصين لمتابعة الية استخدام وتحديث بيانات هذه القواعد المعلوماتية باستمرار.

6- منح كل مكلف رقم ضريبي موحد خاص به، يتضمن معلوماته حول: الاسم الكامل، العنوان، نوع النشاط، الاسم التجاري، توقيعه الالكتروني،... الخ، يمكن للمكلف من خلال هذا الرقم اجراء تعاملاته الضريبية بما فيها التحاسب ضريبيا في جميع فروع العراق في حال تعددت انشطته جغرافيا وبدون قيود الوقت والتكلفة والاجراءات الروتينية الاخرى.

7- مع الاخذ بنظر الاعتبار تقادم التكنولوجيا، يجب على اصحاب القرار استقطاب الخبراء والمختصين في مجال الحكومة الالكترونية بجانب تهيئة الملاكات الوظيفية للهيئة بأحدث اصدارات التقنيات الالكترونية من خلال تكثيف الدورات والورش التدريبية المتعلقة بشبكة الانترنت والانترنت، بهدف بناء نظام عمل ضريبي أكثر تناسقا وانسجاما.

8- تكوين رأس المال الاجتماعي بالنسبة للمكلفين يمثل احد التحديات الحقيقية التي تواجهها الحكومة عموما والهيئة خصوصا، حيث يعد المردود الاجتماعي الملموس على ارض الواقع عاملا مؤثرا في زيادة مستوى الوعي الضريبي للمكلفين ويحفزهم على تسديد مستحققاتهم الضريبية برضا تام دون اللجوء الى محاولات التهرب الضريبي.

9- الزام التجار قانونيا بالتخلي عن اسلوب تسديد واستلام مستحققاتهم بالنقد (ورقيا)، كونه قابل للتزوير في اعداد الفواتير المضللة لإجراء معاملات التحاسب الضريبي، وبالتالي يعد اللجوء للفواتير الالكترونية والايداع والدفع الالكتروني، من الحلول المنتجة التي اثبتت نجاحها عالميا في تقليل حالات التهرب الضريبي

10- تشكيل لجان تفتيشية تتفقد الية سير المعاملات الضريبية، من حيث متابعة اداء موظفي الهيئة ومراعاة اجراء جولات استطلاعية بين المكلفين للاستماع لمتطلباتهم والمعوقات التي تواجههم في انجاز اعمالهم، ومحاولة ايجاد الحلول للتخفيف من الجوانب السلبية.

11- لكي يتم تحفيز المكلفين على الخوض في غمار التعامل الضريبي ضمن اطار الحكومة الالكترونية لا بد من جعلهم يثقون في النظام الضريبي الالكتروني، من حيث الحفاظ على سرية وخصوصية معلوماتهم. وهذا الامر لا يتم الا من خلال قيام وزارة المالية وتحديد الهيئة بوضع استراتيجية امنية محكمة تعزز ثقة المكلفين وقادرة على مواجهة الاختلالات الامنية المتعلقة بمحاولات هجمات القرصنة وسوء الاستخدام في حال حدوثها.

REFERENCES

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية

- 1- عبد الرزاق، سويقات، "دور رقمنة الادارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد- دراسة مقارنة بين الجزائر والاردن"، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر، 2019.
- 2- ليلي، مطالي، "متطلبات ارساء حكومة الكترونية ناجحة- نماذج وتجارب عالمية وعربية"، ورقة MPRA (ارشيف مبادرة شبكة ميونخ للبحوث الاقتصادية الشخصية) رقم 77687، نشرت في 5 اذار الساعة 06:40، 2016.
- 3- ملاعب، عمر، "الحكومة الالكترونية وجائحة (كوفيد - 19)"، المعهد العربي للتخطيط، العدد المائة والواحد والخمسون، 2020.
- 4- كاظم، لينا عماد، "امكانية تفعيل الحكومة الالكترونية في محافظة بغداد- دراسة حالة"، بحث الدبلوم العالي في الادارة المحلية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، 2020.
- 5- حوا دسي، زينب، "اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على تحسين اداء الموارد البشرية - دراسة حالة بلدية عين مليلة"، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015.
- 6- الشريف، آلاء قاسم جاسم، "دور الحكومة الالكترونية في تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي من خلال تطبيق اسلوب التحسين المستمر (كايزن) بحث تطبيقي في (هيئة دعاوى الملكية/ مجلس النواب)" بحث مقدم الى مجلس الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، جامعة الدول العربية، المركز العام في بغداد، العراق، 2018.
- 7- عربة، سارة، "دور الحكومة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية: مدينة دبي- انموذجا" مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي، الجزائر، 2016.
- 8- لطيف، عبد الامير زامل، "اثر الاعفاءات الضريبية على دخول المكلفين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي- بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب"، دبلوم عالي معادل للماجستير في تخصص الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، العراق، 2015.
- 9- الدليمي، محمد غركان هائيس، "دور الرقابة الخارجية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، دبلوم عالي معادل للماجستير في تخصص الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، العراق، 2015.
- 10- خصاونة، جهاد سعيد، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي: بين النظرية والتطبيق"، ط1، دار وائل للنش، عمان- الاردن، 2010.
- 11- نور، عبد الناصر و عدس، نائل حسن و الشريف، عليان، "الضرائب ومحاسبتها"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الاردن، 2008.
- 12- علام، احمد عبد السميع، "المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، ط1 مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية- مصر، 2008.
- 13- حمدي، سمير صلاح الدين، "المالية العامة"، ط1، مكتبة زين الحقوقية والادبية ش.م.م للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2015.

- 14- خلف، صباح حسن، "مبادئ المالية العامة وتطبيقاتها في العراق"، ط1، شمس الاندلس للطباعة الرقمية والتصميم والنشر، بغداد- العراق، 2017.
- 15- الحلبوسي، علي عباس سميران، "ظاهرة التهرب الضريبي في العراق واثارها الاقتصادية والاجتماعية ووسائل معالجتها (دراسة تحليلية)"، كلية المعارف الجامعة قسم العلوم المالية والمصرفية، العدد 29 ، ص678-650 ، 2019.
- 16- الجبوري، ارشد مكي رشيد، "تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي- بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب"، دبلوم عالي معادل للماجستير في تخصص الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، العراق، 2012.

ثانيا: المصادر الاجنبية

- 1- Alfalah, Adel, "E-government and Digital Divide in Hail City: A Quantitative Older Adults Study", A Thesis Submitted to the University of Hertfordshire in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Management Leadership and Organisation Business School, University of Hertfordshire, UK, October 2018.
- 2- Ali, Ishrat Liaquat & Sunitha, Vegi Venkat, "E-Government in developing countries(Opportunities and Implementation Barriers)", Master Thesis .Continuation Courses Electronic Commere, Department of Business Administration and Social Sciences, Division of Industrial marketing and e-commerce, Lules University of Technology, Sweden , March 2007.
- 3- Alkhatib, Hala, "E-Government Systems Success and User Acceptance in Developing Countries: The Role of Perceived Support Quality", A Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Brunel Business School Brunel University, London, United Kingdom (UK) , February 2013.
- 4- Almalki, Obaid, "A Framework for e-Government Success from the User's Perspective", A thesis submitted to the University of Bedfordshire in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, UK September 2014.
- 5- Gustova, Daria, "The Impact of E-Government Strategy on Economic Growth And Social Development", Dissertation submitted as partial requirement for the degree of Master in Economics, ISCTE Business School Instituto Universitário de Lisboa, Portugal, October 2017.
- 6- Hahamis, Panagiotis (Panos), "e-Government initiatives: analysing success" Doctor of Business Administration (DBA), Henley Business School University of Reading, UK, 2016.
- 7- Kečo, Nada, "Evaluation of E-Government Service Quality: THE Case of A Local E-Government in Bosnia and Herzegovina", Master's Thesis, School of Economics and Business University of Sarajevo and Faculty of Economics, University of Ljubljana, Sarajevo, Bosnia and Herzegovina, May 2014.

-
- 8- Uyar, Ali & Nimer, Khalil & Kuzey, Cemil & Shahbaz, Muhammad & Schneider, Friedrich, "Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT", *Technological Forecasting & Social Chang*, 166 120597, 2021.
- 9- Alshehri, Mohammed & Drew, Steve, "E-government principles: implementation, advantages and challenges", Griffith University, Queensland Australi,, *International Journal of Electronic Business*, Vol. x , No. x , xxxx 2011.
- 10- Nyang'au, Joshua Okemwa, "A Context Based E-Government Implementation Framework For County Governments: A Case of Selected County Governments In Kenya", A Research Thesis Submitted To The School of Post-Graduate Studies In Partial Fulfillment of The Requirements of The Master Degree of Information Systems of The Faculty of Information Science And Technology, Department of Computing Sciences, KISII University Kenya June 2016.
- 11- Davidov , Daniel , "The Difference Between Tax Avoidance and Tax Evasion" Master Thesis International Business Taxation, International Business Tax Law Tilburg School of Law, Tilburg University, Netherlands, 2016.
- 12- Saffie, Francisco, "Taxes as practices of mutual recognition: Towards a general theory of tax law", Presented for the Degree of Doctor of Philosophy The University of Edinburgh, Scotland, 2013.
- 13- Clemente, Felipe, & Lirio, Viviani S., & Aransiola, Temidayo J. "Brazilian Evidence on Tax Evasion and Enforcement: A Case Study of Global North- South Comparison", *Criminal Justice Review* 1-16, Georgia State University, 2021.
- 14- Marshal, Magesa, A., "The Impact of Tax Evasion on Revenue Collection Performance In Tanzania A Case Study of Tanga Tax Region", A Dissertation Submitted In Partial/ Fulfillment of The Requirements For Award of The Degree of Master of Business Administration (MBA) In Corporate Management of Mzumbe University, Tanzania, 2014.
- 15- Intra-European Organisation of Tax Administrations (IOTA), "Applying New Technologies and Digital Solutions in Tax Compliance", Articles From Presenters of The Iota Annual International Conference- Tax Compliance Technology Showroom
- 16- PricewaterhouseCoopers (PwC), "Paying Taxes 2018", Thirteen years of data and analysis on tax systems in 190 economies: A look at recent developments and historical trends, World Bank Group, 2018.
- 17- Fagariba, Clifford J., "Perceptions of Causes of SMEs and Traders Tax Evasion: A Case of Accra Metropolis, Ghana", School of Economics, Wuhan University of Technology, *Journal of Business & Economic Management* 4 (2) September 2016.
- 18- Bourton, Samantha, "A Critical and Comparative Analysis of the Prevention of Tax Evasion through the Application of Law and Enforcement Policies in the United Kingdom and United States of America", A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements of the University of the West of England, Bristol for the degree of Doctor of Philosophy, England April 2021.
-